

تركمانستان : ينبغي على الزعيم التركماني أن يتوج الاحتفال بعيد ميلاده بتطبيق سيادة القانون

قال ائتلاف لمجموعات حقوق الإنسان اليوم إنه يتعين على الرئيس صبر مراد نيازوف رئيس تركمانستان أن يحتفل بعيد ميلاده بتقديم تعهد بحماية حقوق الإنسان. ويشكل عيد ميلاد الرئيس نيازوف المصادف في 19 فبراير/شباط، مناسبة كبرى في تركمانستان.

ولدى تركمانستان سجل فظيع في حقوق الإنسان منذ زمن طويل. وأدى هجوم مسلح تعرض له الرئيس نيازوف في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي إلى شن حملة قمع جديدة في جميع أنحاء البلاد.

ودعت اليوم منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان واتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان والرابطة الدولية لحقوق الإنسان ومركز موريبال لحقوق الإنسان الرئيس نيازوف إلى إطلاق سراح أولئك المعتقلين بصورة تعسفية أو غير قانونية، والسماح بزيارة السجناء، والسماح لمراقبي حقوق الإنسان بالدخول إلى تركمانستان، وضمان إجراء محاكمات جديدة عادلة وعلنية للذين أُدينوا في محاكمات جائرة تتعلق بالهجوم الذي وقع في نوفمبر/تشرين الثاني.

ومن المتوقع القيام بسلسلة من التحركات تتعلق بعيد ميلاد الرئيس نيازوف. وتتولى منظمة العفو الدولية تنسيق تحرك على الإنترنت لتوزيع بطاقات لعيد الميلاد والقيام بمظاهرات أمام سفارات تركمانستان.

وطوال العقد الماضي اتسم حكم الرئيس نيازوف بأوضاع كارثية على صعيد حقوق الإنسان. فالحكومة لا تسمح بالمعارضة وتفرض قيوداً صارمة على وسائل الإعلام وتقيّد حرية التعبير. والديانتان الوحيدتان المسموح بهما الإسلام السنّي والأرثوذكسية الروسية؛ أما الأديان الأخرى فتتعرض للاضطهاد. ويُمارس التمييز ضد الأقليات العرقية. وتُفرض قيود شديدة على حرية التنقل. ولا تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان بالعمل. وقد منعت السيرك والأوبرا وفرقة الأوركسترا الموسيقية وأغلقت أكاديمية العلوم. ورغم أن حملة القمع الجديدة غير عادية، إلا أنها تعكس الممارسات القاسية التي وثقتها جماعات حقوق الإنسان طوال السنوات الأخيرة.

وفي 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، هاجم مسلحون موكب الرئيس المدرع، فأصابوا شخصاً واحداً بجروح. ولم يُصب الرئيس نيازوف بأي أذى. وبحسب التقارير الرسمية، تم إلقاء القبض على 67 شخصاً بتهم الضلوع في محاولة الاغتيال، رغم أن العديدين يعتقدون أن العدد أكبر من ذلك. وأدين تسعة وخمسون شخصاً في محاكمات جرت خلف أبواب موصدة في المحكمة العليا ومحكمة مدينة عشق آباد اللتان تفتقران إلى الاستقلالية القضائية. وصدرت أحكام بالسجن المؤبد على ثمانية أشخاص – حكم على ثلاثة منهم غيابياً – وصدرت على 51 شخصاً أحكام تتراوح بين السجن مدة خمس سنوات وخمس وعشرين سنة. ولم يُسمح للمتهمين باختيار محاميهم بأنفسهم، وبحسب ما ورد أعرب بعض المحامين الذين عينتهم الحكومة، عن اشمئزازهم علناً إزاء إمكانية الدفاع عن موكلهم. وتعرض العديد من المعتقلين كما ورد للتعذيب وسوء المعاملة لإجبارهم على الاعتراف أو إدانة الآخرين.

والعديد من المعتقلين هم أفراد عائلات أولئك المرتبطين بالمعارضة التركمانية في المنفى. وقد مُنع أفراد العائلات من مقابلة أقربائهم الموقوفين، وليس لدى كثيرين منهم أية معلومات حول أوضاعهم أو مكان وجودهم. وهُدّد أقرباء آخرون بالاعتقال وطردوا من منازلهم وتعرضوا للمضايقة والمراقبة بصورة متواصلة. ولاشك في أن القصد من وراء ذلك هو الضغط على المنفيين للعودة، وإجبار المحتجزين على الاعتراف أو الإدلاء بأقوالهم.

وطوال العقد الماضي تراجعت سيادة القانون بشكل واسع في تركمانستان لدرجة أنه لا يحتمل أبداً إجراء تحقيق فعال – يضمن الحقوق القانونية – ومحاكمة عادلة للمشاركين في محاولة الاغتيال التي جرت في 25 نوفمبر/تشرين الثاني. وفي الماضي، مارست السلطات التركمانية التعذيب ضد المعارضين وأصدرت عليهم أحكاماً طويلة بالسجن. ومن بينهم محمد خولي أميرادوف الذي أُدين في العام 1995 بعدد من التهم، من ضمنها "محاولة القيام بأعمال إرهابية"، وحُكّم عليه بالسجن لمدة 12 عاماً عقب محاكمة جائرة كما ورد. وفي ديسمبر/كانون الأول 1998، أُضيف 18 سنة أخرى في السجن إلى عقوبته لها صلة بمحاولة مزعومة لهروبه من السجن.

ومن ضمن الذين قُبض عليهم في حملة القمع التي جرت بعد 25 نوفمبر/تشرين الثاني ناشط بيئي هو فريد تحبوتلين الذي يُعتقد أنه سجين رأي ومحتجز فقط بسبب مناداته السلمية بحماية البيئة.

ويحث ائتلاف منظمات حقوق الإنسان الرئيس نيازوف على :
إطلاق سراح فريد تحبوتلين ومحمد خولي أميرادوف فوراً ومن دون قيد أو شرط؛

إجراء تحقيق في جميع مزاعم التعذيب وسوء المعاملة واتخاذ إجراءات مناسبة ضد جميع المسؤولين عن ممارستها؛

الكف عن اضطهاد جميع الأشخاص – الذين يمارسون حقهم في حرية التعبير، بما في ذلك المعارضة السياسية غير المصحوبة بالعنف – وأفراد عائلاتهم؛

وبالنسبة للمعتقلين بشأن هجوم 25 نوفمبر/تشرين الثاني،

وضع حد للاعتقال بمعزل عن العامل الخارجي؛ والسماح لأفراد العائلات بزيارة أقربائهم في السجن وإدخال المواد الغذائية والعقاقير الطبية اللازمة لهم؛ ضمان إجراء محاكمات جديدة عادلة وعلنية، تستوفي المعايير الدولية للإجراءات القانونية، لأي شخص أُدين في محاكمات جائرة؛ السماح لمراقبي حقوق الإنسان بمزاولة عملهم في تركمانستان.

الاتصال الصحفي :

وبالنسبة لمنظمة العفو الدولية : جوديت أريناس على الهاتف رقم +44 20 7413 5810 أو الهاتف الجوال (المحمول) +44 7778 472 188؛

وبالنسبة لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان : راتشيل دنبر على الهاتف رقم +1 917 916 1266؛

وبالنسبة لاتحاد هلسنكي الدولي لحقوق الإنسان : آرون رودز على الهاتف رقم : +431 408 8822؛

وبالنسبة لمركز موريبال لحقوق الإنسان : فيتالي بونوماريف على الهاتف رقم : +7 910 424 5806

انتهى

وثيقة عامة

للحصول على مزيد من المعلومات، يرجى الاتصال بالمكتب الصحفي لمنظمة العفو الدولية في لندن بالمملكة المتحدة على الهاتف رقم: +44 20 7413 5566
منظمة العفو الدولية : 1 Easton St. London WC1X 0DW. موقع الإنترنت : <http://www.amnesty-arabic.org>

للاطلاع على آخر أخبار حقوق الإنسان زوروا موقع الإنترنت : <http://news.amnesty.org>